الاردنيين لن تنتهي، لان طبيعة العلاقات بين الطرفين تقتضي اللقاء المستمر والتشاور في تطورات الاحداث، مؤكداً انه لم يطرأ أي تغيير على موقف المنظمة من القرار ٢٤٢. وحول احتمال قيام فريق من الفلسطينيين بأخذ دور المنظمة للتفاوض مع الادارة الاميركية والاعتراف بالقرار ٢٤٢، قال عرفات: «ان الشعب الفلسطيني، على اختلاف اتجاهاته ومواقع اقامته، لا يرى ضماناً لبقائه واستمرار قضيته دون م.ت.ف. وان التأييد للمنظمة هو تأييد اجماعي لا يمكن ان يخرج عليه الا العملاء». وكشف النقاب عن ان «الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الغربية حاولت ايجاد البديل عن المنظمة ولكنها فشلت» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٢/٩).

واتسمت الذكرى الاولى لاتفاق عمان، بتعتيم اخباري وتجاهل تامين، حيث لم تشر وسائل الاعلام والصحف الاردنية بشكل عام، من قريب أو بعيد، الى الاتفاق على الاطلاق. وكان بعض الدوائر قد توقع ان يبقى عرفات في عمان للاحتفال بذكرى الاتفاق، لكنه غادرها قبيل حلول ذلك الموعد (**القبس** ، ١٩٨٥/٢/١٢).

وقف مسيرة التحرك

فور مغادرة عرفات عمان، بدأ الملك حسين اعداد خطابه بشأن التحرك الفلسطيني ـ الاردني، لاذاعته على الملأ، وذلك تنفيذاً لما قاله لعرفات، في نهاية مباحثاتهما: «سأتجه الى العلن» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٢/٢١).

وبالفعل، فقد قام الملك حسين بتوجيه خطاب شامل، عبر وسائل الاعلام الاردنية، بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩، استعرض خلاله تاريخ العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية، مركزاً على مسيرة التحرك السياسي المشترك في ظل اتفاق عمان، قائلاً، في نهاية خطابه: «انني وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية، وبعد تجربتين طويلتين، نعلن عن عدم تمكننا من مواصلة التنسيق، سياسياً، مع قيادة م.ت.ف. حتى تكون للكلمة... معناها، التزاماً ومصداقية وثباتاً» (**جلالة الملك حسين يوجه الى الامة خطاباً قومياً شاملاً** ـ كراس ، عمان: وزارة الاعلام، شباط ـ فبراير ١٩٨٦، ص ١١٩). وبذلك، قام الملك حسين بتحميل م.ت.ف. مسؤولية انهيار العلاقات المشتركة، محدداً، في خطابه اياه، ابرز الاسباب ، بقوله: «في ١٩٨٦/٢/٧، غادر السيد ياسر عرفات عمان، مُصراً على موقفه ومتمسكاً بالأسباب التي تدعوه الى عدم موافقة المنظمة على [الـ] قرار ٢٤٢؛ تلك الموافقة التي كان سينجم عنها فتح باب الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، والتي كنا، على أساسها، سنواصل العمل باتجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام، وبناء عليها ستوجه الدعوة [الى] منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام، ممثلة عن الشعب الفلسطيني. وبهذا يكون فصل آخر من جهود السلام قد اختتم، وجولة ثانية بالغة الاهمية والآثار من العمل السياسي الاردني ـ الفلسطيني قد أتت الى نهايتها، وذلك بعد عام واحد من العمل المتواصل الجاد لترجمة دور منظمة التحرير المنصوص عليه في مشروع السلام العربي الى حقيقة بارزة تتجاوز الشعار والأوصاف الى الحضور والمشاركة في مؤتمر دولي بدعوة من السكرتير العام للامم المتحدة، تمثل فيه شعبها، وتتحدث باسمه مع الخصم وامام العالم، وجنباً الى جنب مع بقية الاطراف المعنية والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن» (**المصدر نفسه** ، ص ١١٤).

ومن خلال خطاب الملك، يمكن ملاحظة ان الاردن قام بايقاف تحركه المشترك مع قيادة م.ت.ف. دون انهاء تلك العلاقة؛ وطالب، علانية، بشروط اردنية لاستمرارها مجدداً. وفي مقدم تلك الشروط موافقة م.ت.ف. على القرار الدولي ٢٤٢. كما ان الخطاب تضمن تأكيداً واضحاً لتمسك الاردن باتفاق عمان واستمراره في اعترافه بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

الى ذلك، حملت الولايات المتحدة الاميركية م.ت.ف. مسؤولية انهيار مبادرة الملك حسين لتسوية ازمة الشرق الاوسط. وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان: «ان م.ت.ف. سقطت في اختبار الملك حسين، لكن التاريخ يمضي للأمام» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٢/٢٢). وأكد ريدمان ان الولايات المتحدة كانت مستعدة لقبول م.ت.ف. كمشارك في مفاوضات التسوية، لو قبلت المنظمة بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، وأعلنت نبذ الارهاب، وأظهرت استعدادها للتفاوض حول التسوية مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وفي عمان، ايد مجلس النواب الاردني، بالاجماع، في جلسة طارئة عقدها بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٢، خطاب